وجمهور الكلابية وابو التقى بركات بن ابي سعد استفهم قوله لانه المقصود بالافادة
اي مجموع الكلمة والكلم هنا فهما مقصودان بالغرض المقصود بالذات اولى
بالملاحظة ومزية ابتدائية الكلمة على بعضها من الكلام والجزء مقدم
على الكل وجهة هو مولييها قوله لان التاليف الخ وقبلها بمعنى وهو معنى
التاليف والنسبة ذهب السبية قوله وهي وقوع الالفة اي المناسبة والاقتران
والارتباط بين الكلمتين بالاسناد احداهما الى الاخرى او اضافتها اليها او
ووصفها بها فالاول كقولك قام زيد والثاني
الشرط في وقال بعض المحققين الظاهر ان مثل علم زيد قائم يجيء لا تاليف
وعليه فالنسبة هي الارتباط بالاسناد او بالوصف وبقولنا قوله
الكلم مبتدأ خبره ما قبله الاولى اذكر بعد من اقسام الكلمة
لا الكلم ما قاله صاحب التسهيل من ان الكلم مبتدأ اول خبره جملة وواحدة
كلمة وان اسم وفعل وحرف خبر مبتدأ محذوف وان في النظم تفكيك بما وتنا
خير واحدة فان الاصل الكلم واحدة كلمة وهي اسم وفعل وحرف والكثير
عليه ان المراد بكلمة في قوله واحدة كلمة الصالحة والمراد بالكلمة
التي تقع مخبرا عنها بالاسم المحكوم وجنسية بتغاير الضمير ومرجعه
قال العلامة البدوني اللهم الا ان يقال ان هذا ابتشبيه الاستخدام قوله
اي صالحة وعلى كل واحدة اي يصح حمله على كل واحدة منها لان الصالحة في المجموع
ان بمعنى المجموع في الفضاء بمعنى التحقق وينتقض على الاول بعلم والثاني
بقي قوله من تقسيم الكلي الخ التقسيم غير قيود التوام مشتركة
لتحصل الامور المتغايرة كل منها بالنسبة الى الكلي قسم ولا حاصر لها
حاصر فيضم فيه اخر فسيم والكلي الاعم بالنسبة الى تلك الامور مقسم
فان كانت الاقسام متباينة سمي تقسيمها حقيقيا والا سمي
اعتباريا والكلي ما لا يمنع تصور مفهومه الشركة فيه والجزئي

قسيمه

قسيمه والكل المجموع من حيث هو مجموع والجزء ما ترتب منه ومن غيره والكلية
ثبوت الحكم لجميع الافراد والجزئية ثبوته لبعضها وبما ذكر من جواز التقسيم
الى الكلي ومن تقسيم الكلي الى الجزئي يرد ما قيل ان كلام المصنف يقتضي
ان الكلمة مجموع الثلاثة لان الواو لتوجب الجمع ووجه الرد انه انما يلزم ذلك
في تقسيم الكل المجتمع اذ لا حد من اجزائها على الوجوب ليوجد الكل
بخلافها في تقسيم الكلي الى جزئياته فانها وان انما تقبل الجمع في حد واحد
عليها اي على كل واحد منها لا اجتماعها في الوجود ليوجد المقسم فيها هو
ظاهر فليست الواو فيه بمعنى او لان انقسام الجزئيات بانها الواحدة
هنا قوله ليس مخصوصا بهذه الثلاثة اي باجتماعها في هذه الانواع الثلا
ثة لتحققه بكل واحد منها نحو قولك زيد قائم ابوه قوله بل هو
مقول على كل ثلاث كلمات الخ اي سواء كانت من الانواع الثلاثة او من نوع
واحد منها او مختلفة فان بعض المحققين يقول النظر في ان المراد بالكلمات
التي يستعمل فيها هل هي الكلمات الاصطلاحية فلا يطلق على ثلاثة
الفاظ مهملة او اعم فيطلق عليها على بعض ويخص الثاني لان الفا
ظ هي بيان معنى الكلم لغة او اصطلاحا ويوخذ من قول التوضيح وغيره ان القول
عبارة عن اللفظ الدال على معنى وانه اعم من الكلم عموما مطلقا لا وجه
ان المراد الكلمات الاصطلاحية اذ لو لم يرد ذلك قد ان عم منه عموما من
وجه قوله وهو ظاهر وجهه انه لو كان كذلك لزم وجود الكلم
في واحد من الاسم والفعل الحرفي وهو باطل فان الاسم ويصدق ايجابا باختيار
الاول والمراد التقسيم الى اجناس الاجزاء البعيدة اي فلا يقتضي عدم تحقق
الكلم بدون اجتماع الانواع الثلاثة او يقال كما قال بعضهم هي اقسام اي
اجزاء اعتبارية وهي لا يجب اجتماعها وجوبا بل بامتناع الثاني والمراد
بالاسم والفعل الحرفي والاسمي والافعال الحروفي ولا شك في صدق

Copyright © King Saud University